

احتقان «طائفي» في الجامعة اليسوعية

حسين مهدي

ما حصل في الجامعة اليسوعية أمس بدا خطيراً بكل المقاييس. إشكال «معتاد» بين طلاب من أحزاب مختلفة، لم يتعدّ حدود التلاسن والشتائم والتدافع، حول الجامعة إلى ما يشبه ساحة حرب طائفية، وكانت له تبعات سياسية مبالغ بها. إدارة الجامعة قررت تعليق الدروس في حرم العلوم الاجتماعية في «هوفلان» اليوم (بعد تعليقها قسراً أمس)، تفادياً للمزيد من الاحتكاكات بين الطلاب المنقسمين طائفيًا وحزبياً. واستمرت الاجتماعات بين إدارة الجامعة وممثلي القوى الحزبية (كل على حدة) حتى ساعة متأخرة من ليل أمس لضمان استعادة الجامعة لحياتها الطبيعية، ولا سيما أن المواقف السياسية التي صدرت عن نواب وقيادات في القوات اللبنانية والكتائب والأحزاب أسهمت في التاجيح وزيادة الاحتقان ومستوى الاستنفار. ووعدت إدارة الجامعة بإصدار بيان تؤكد فيه أن الجامعة اليسوعية ليست جامعة فئوية وهي للجميع، بحسب ما رشح عن هذه الاجتماعات.

قررت إدارة الجامعة اليسوعية فتح تحقيق داخلي في الإشكالات التي حصلت في حرمها في الأشرفية أمس. جاء ذلك بعد يوم مشحون بالتوتر الطائفي، كاد أن يحول الجامعة إلى ما يشبه ساحة حرب بين مناصري حزب الله ومناصري القوات اللبنانية والكتائب. الاتصالات والاجتماعات التي توصلت حتى ساعة متأخرة من الليل أدت إلى تهدئة الأجواء بانتظار نتائج الإجراءات التي ستتخذها الجامعة



إخراج الطلاب والطالبات من حرم الجامعة إثر الإشكالات (هيثم الموسوي)

عن قيام طلاب من القوات اللبنانية بالاحتفال بفوزهم، بوضع صور لبشير الجميل مع عبارات تقول إن الجامعة هي «جامعة البشير» وإنهم انتصروا على «الإرهاب» في الجامعة. في التفاصيل التي أدت إلى الصدام، فوجئ الطلاب المتناصبون للكتائب

مهم منه. علماً أن الجامعة اليسوعية شكّلت ميداناً ساخناً لتظهير ذلك بسبب نتائج الانتخابات الطلابية التي صدرت الخميس الماضي، وما رافقها وتلاها من تسعير للحساسيات الطائفية والحزبية، ولا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً

يوم مشحون بالتوتر والإشكالات والشائعات عاشه الحرم المذكور، ما استدعى تحريك فوج التدخل الثاني في الجيش اللبناني لضبط الوضع وفرض الأمن. ومهما كانت الأسباب، فهي تدلّ بوضوح على مدى الانقسام الحاصل في المجتمع، والطلاب جزء

أحقوق هندية

ألو 112... النجدة زوجي يضربني

محمد نزال

ربما يبدو الأمر عند البعض من قبيل الترف. بلد تضربه السيارات المفخخة، ثم الانتحاريون، فتنناثر أشلاء مواطنيه على الطرقات، ومع ذلك يبقى فيه من يتكلم عن حقوق الإنسان والمرأة. بالتأكيد يمكن تفهم من يستغرب هذه الأضداد على مساحة الوطن الصغير. لكن في النهاية لا بد من لفت انتباه هؤلاء إلى أن العيوب إن كانت تفنك بأجساد البعض، إنما تفعل ذلك مرة واحدة، فيما بعض النساء يُفنك بأرواحهن جزءاً عنف أسري، يومياً، مراراً وتكراراً، إلى حدّ تمنى بعضهن الموت وهن غارقات في الصمت. من هنا أطلقت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، بالتعاون مع منظمة «كفي عنف واستغلال»، حملة «الـ16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة لعام 2013». انطلقت الحملة، أمس، من مقر المديرية في منطقة الأشرفية، أخذة عنواناً «ورائنا مهمة».

النجدة يا أمن

تطل سيدة، ضمن فيلم قصير، لتتحدث عن تجربتها بين العنف المنزلي وقوى الأمن. بصوت حزين، تقول: «كان زوجي يضربني يومياً، لم أجد من يضع له حداً، إلى أن قررت مرة الذهاب إلى أقرب مخفر. كانت آثار الضرب باقية على وجهي، أخبرت الدركي بما حصل معي، فقال لي: نحن لا نتدخل بين امرأة وزوجها، اذهبي، وإن شئت فخذ حقك بيدك». ربما يقول البعض إن بإمكان سيدة كهذه أن تهرب بعيداً، أو تعود إلى أهلها، لكن يفوتهم أن بعضهم لا يجدن مكاناً آخر للجوء إليه. لا حاجة إلى الاستفاضة كثيراً في الحديث

قانون العقوبات. سال: «ماذا يعني أن تكون العقوبة كذا وكذا على من وقع عليه العنف وهو دون السبع سنوات، ثم تتغير إن بلغ الثامنة. فما الفرق بين السابعة والثامنة؟». هذا نموذج عن الخلل في النصوص القانونية التي تطال المرأة، ولهذا ختم أبو سمرا كلمته قائلاً: «لقد سال حبر كثير في الحديث عن العنف والمرأة، ولكن في النهاية أقول: غيروا ما في النفوس يتغير ما في النصوص».

أمن وحقوق إنسان

قبل أيام ذهب المقدم زياد قائدبيه، رئيس قسم حقوق الإنسان في مفتشية قوى الأمن، إلى العاصمة السويسرية (جنيف) في زيارة عمل. بعد إلقاء كلمته هناك، بين زملاء له من أجهزة أمنية عالمية، تقدّم منه ضابط كندي وسأله هل حقاً لديكم في لبنان، في قوى الأمن، قسم لحقوق الإنسان؟ ذاك الكندي لا يرى لبنان إلا دولة من العالم الثالث. المقدم اللبناني قائدبيه معروف في سلكه بأنه من «المتحمسين لحقوق الإنسان وحقوق المرأة تحديداً». كان أمس في حفل الأشرافية حاضراً. وفي حديث له مع «الأخبار» قال: «صدقني لو كان أي بلد يعاني ما نعانیه في لبنان لما كنت سمعت بعد عبارة حقوق إنسان، ودفاع عن المرأة ومحاولة حمايتها من العنف المنزلي، ولهذا لا بد من الأمل رغم كل شيء. لدينا الإمكانيات والطاقت ولا بد من تعزيز ثقافة حقوق المرأة». يُدرك قائدبيه جيداً أن رجل الأمن اللبناني، اليوم، الذي سيتسلم من المرأة شكواها من العنف، ربما يكون هو قد عنّف زوجته في اليوم نفسه، ف«هذا صحيح، ولهذا أقول هي في المبدأ ثقافة، وشيئا فشيئا نسيها ونعمّمها، ولا بد من البداية من مكان ما».

إلى مكانها لإنقاذها. بالنسبة إلى قوى الأمن، بصفتها ضابطة عدلية، ضرب الزوج لزوجته، أو الأخ لأخته، ليس مسألة عائلية عادية، بل «جرم يُعاقب عليه القانون». طبعاً قانون العنف الأسري لم يُقر بعد، ما زال عالقاً في أدرج مجلس النواب. ولكن اليوم، ووفقاً للقوانين المعمول بها، يمكن تجريم المعتدي ومعاقبته.

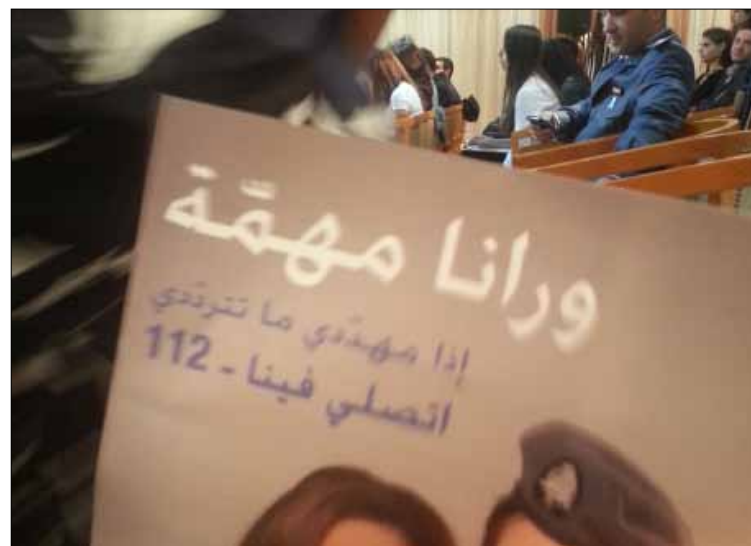
لكن، في المقابل، كان لافتاً عدم تخصيص خط ساخن للعنف الأسري ضد المرأة، على غرار الكثير من الخطوط التي خُصصت لغايات ربما أقل أهمية؟ تقول مديرة «كفي» زويا روحانا: «نعم هذا صحيح، لا بد من تخصيص خط كهذا، وستلقت نظر المعنيين إلى ذلك، ولكن نحن ما زلنا في البداية، والمهم الآن أن ننتقل». يعلم الأمنيون، ومعهم الناشطون، أن الذين يجيبون على خط الطوارئ (112) يتلقون يومياً كمّاً هائلاً من الاتصالات حول مختلف أنواع المشاكل، وبالتالي قد لا يعيرون اهتماماً لاتصالات المعنفات، خاصة في ظل جرائم من «العيار الثقيل» التي تضرب لبنان حالياً. على كل حال، رفعت قوى الأمن الداخلي أمس شعارها: «إذا مهددي ما تترددي، اتصلي فينا - 112».

القضاء هنا أيضاً

كان لافتاً في حفل أمس حضور القاضي شربل أبو سمرا، ممثلاً النيابة العامة التمييزية، وكذلك النائبة العامة الاستئنافية في النبطية القاضية غادة بو كروم. تحدّث أبو سمرا عن وجوب اعتماد «الصرامة» في تطبيق المواد القانونية، خاصة في موضوع العنف ضد المرأة. ولفت إلى أن بعض المواد القانونية الحالية «محفة بحق من وقع عليه العنف». من تلك المواد على سبيل المثال المادة 489 والمادة 500 من

قوى الأمن تدعو كل
المرأة تتعرض للعنف
المنزلي إلى أن تتصل بها
على الرقم 112

الداخلي بالوكالة إبراهيم بصوص، والمقدم جوزف مسلم، وسواهما من المتكلمين، وعدوا بأن المتصلة ستجد من يسعها بكل رحابة صدر، بل أكثر من ذلك، سيُرسلون دورية إن احتاج الأمر



بعض المواد القانونية الحالية «محفة بحق من وقع عليه العنف» (الأخبار)